مجتمع

أميركا: 626 مليون دولار لضحايا تسمّم بمياه ملوثة

أصدرت محكمة أميركية قراراً بالموافقة النهائية على دفع أكثر من 600 مليون دولار لضحايا تسمّم بالرصاص من مياه الشرب في مدينة فلينت، في فضيحة صحية هي الأسوأ في تاريخ الولايات المتحدة. وقالت القاضية في محكمة في ميشيغان جوديث ليفي، خلال تلاوتها القرار: «يمثّل الاتفاق الذي توصلنا إليه نجاحاً رائعاً لأسباب عديدة، منها وضعه مخططاً وجدولاً زمنياً للتعويضات المناسبة لكلّ شخص مخوّل للحصول عليها». وكُشف عن الاتفاق الذي ينصّ على تعويض الضحايا بمبلغ 626 مليون دولار في أغسطس/ آب 2020، بعد مفاوضات استمرّت 18 شهراً. (فرانس برس)

أمطار غزيرة تقتل 41 شخصاً في الهند وسريلانكا

أعلنت السلطات في كل من سريلانكا والهند أن أمطاراً غزيرة هطلت على جنوب الهند وسريلانكا وقتلت 41 شخصاً على الأقل، على أن تنحسر خلال الأيام القليلة المقبلة. وتوقعت هيئة الأرصاد الجوية الهندية أمطاراً خفيفة إلى متوسطة في غالبية المناطق المنكوبة، وأن تغمر المياه بعض الطرقات والمناطق المنخفضة. من جهتها، توقعت هيئة الأرصاد في سريلانكا المجاورة أن تنحسر الأمطار مع ابتعاد المنخفض الجوي. وقال مسؤولون إن الأمطار قتلت 25 شخصاً في سريلانكا، غرقت غالبيتهم فيما أصيب خمسة آخرون بجروح في انهيارات أرضية. (رويترز)

سورية: جفاف سدّ الدويسات

طاول الجفاف سداً رئيسياً في شمال غرب سورية للمرة الأولى منذ إنشائه قبل نحو ثلاثة عقود، من جراء تراجع مستوى الأمطار والاهتراء وتزايد اعتماد المزارعين على مياهه، وفق ما قال مسؤول محلي ومزارعون. وفي وقت تزيد عوامل التغير المناخي من خطر الجفاف وحرائق الغابات في كل أنحاء العالم، واجهت سورية تدنياً في مستوى الأمطار خلال العام الحالي، ما انعكس تراجعاً في إنتاج محاصيل القمح وخصوصاً في شمال شرق البلاد التي تشهد تدنياً خطيراً في مستوى مياه سد الفرات. في ريف إدلب الغربي، جفّت مياه سدّ الدويسات في منطقة دركوش الخاضعة لسيطرة فصائل مقاتلة. وباتت البحيرة المشيّد عليها أشبه بمستنقع صغير تحيط به أراض متشققة وأشجار يابسة وبقايا هياكل عظمية لحيوانات. ويقول المهندس المسؤول عن السد ماهر الحسين إنها «المرة الأولى التي تجف فيها مياه السدّ منذ بنائه عام 1994»، مضيفاً: «بسبب الجفاف وقلة الأمطار، بات بإمكاننا اليوم أن نمشي سيراً على الأقدام في جسم البحيرة»، مشيراً إلى قارب كان يستخدمه السكان للتنقل بين ضفتي البحيرة، غرق فيها وعاد للظهور مؤخراً بعد جفاف مياهها. ويفترض أن تخزن بحيرة سد الدويسات 3,6 ملايين متر مكعب من المياه، وفق البنك الدولي، وتستخدم بشكل أساسي لري المنطقة الزراعية المجاورة. ونظراً لشح الأمطار خلال الشتاء الماضي، امتلأ نصف البحيرة فقط بمياه استخدمت لإمداد شبكة الري للمزارعين، بحسب الحسين.

(فرانس برس)

(عبد العزيز كيتاز/ فرانس برس)

الليبيات يلتحقن بكليات الشرطة

طرابلس ـ **العربي الجديد**

في مشهد جديد لمظاهر هامش الحرية الأكبر الممنوح لعمل النساء بعد الحرب، تقبل الليبيات على الالتحاق بكليات التدريب التابعة للشرطة. ويتحدث أحد مدربي معهد الشرطة في مدينة بنغازي، أمجد الكاديكي، لـ«العربي الجديد» عن بدء قبول دفعة جديدة من المتقدمات لكوادر الشرطة النسائية، مشيراً الى أن عدد اللواتي سجلن أسماءهن لخوض الاختبارات تجاوز المائة، مع استمرار فتح أبواب التسجيل. ويتوقع أن يرتفع عدد المتقدمات بعد تأمين مقر لإقامتهن من أجل تشجيع الراغبات في الالتحاق واللواتي يأتين من مدن بعيدة.

ويشهد إقبال المرأة على الانخراط في هذا النوع من الوظائف اهتماماً حكومياً، علماً أن وزارة الداخلية سترسل قريباً بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في البلاد عدداً من متدربات جهاز الشرطة القضائية الى الجزائر، من أجل تحسين قدراتهن.

ومؤخراً، أعلنت وزارة العدل الجزائرية استعدادها لتنظيم دورة تدريبية لـ15 ليبية ينفذن مهمات أمنية مرتبطة بالسجون في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري. وأوضحت أن «الدورة تهدف إلى تدريب الليبيات على معاملة السجينات بحسب المعايير الدولية المعتمدة»، مشيرة إلى أنها ستتضمن فقرات أخرى تشمل زيارة مؤسسات للإصلاح من أجل الاطلاع على أساليب تسيير إدارتها، وتدريب المشاركات الليبيات على اكتساب المعارف العلمية والمهارات العملية بحسب المعايير الدولية، ما سيساهم في ترقية نوعية أدائهن مع السجينات عموماً، وفي إصلاح منظومة العقاب في بلادهن».

وتشرح مسؤولة قسم حماية الأسرة بإدارة المديرات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية الليبية فاطمة العوامي أن «إدارة السجون تشهد الإقبال الأكبر للنساء، في حين تحظى شرطة المرور بالاهتمام الأقل بالنسبة إليهن، باعتبار أنهن لم يكسرن الحاجز المجتمعي الذي يمنع تسييرهن حركة المرور في الطرق».

ولا تستبعد العوامي تزايد إقبال النساء على مهن أمنية أخرى مثل شرطة النجدة التي تنفذ عمليات اعتقال نساء يخرجن عن القانون، وإدارات الجوازات والجمارك التي تحتاج إلى عناصر تفتيش نسائية، وأن تتجاوز أعدادهن تلك الحالية.

وفي فبراير/ شباط 2020، أشرف معهد تدريب الشرطة في بنغازي على تخريج 35 شرطية، كما خرّج دفعة من 475 شرطية أكثرهن في الشرطة القضائية في نهاية العام ذاته. ومنحت وزارة الداخلية حينها الخريجات ترقيات استثنائية من أجل تشجيع النساء على الانخراط في مهمات العمل الأمني. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، التقى وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية خالد مازن، مع عدد من قادة الشرطة من النساء المكلفات أقسام فئتهن في طرابلس وبنغازي والجفرة، من أجل بحث مسألة تطوير قدرات المرأة في العمل الأمني.

وأشارت الوزارة في بيان إلى أن اللقاء ضم قيادات في الشرطة النسائية، بينهن رئيسة مكتب شؤون المرأة في الوزارة، ومسؤولة التطوير والتأهيل في الإدارة العامة للتدريب؛ ورئيسة قسم حماية الأسرة بمديرية أمن مصراتة.

وترى العوامي أن بيان وزارة الداخلية يوضح أن عمل المرأة الليبية في أقسام الشرطة بات في مرحلة جديدة، وتوضح أن «اللقاء لم يناقش تشجيع المرأة، بل رؤية الوزارة في التطوير والتدريب، ما يعني أن العنصر النسائي فرض نفسه في العمل الأمني، علماً أن مشاركة المرأة كقيادية في اجتماع على مستوى الوزارة يشكل دليلاً آخر على أن المرأة قطعت مراحل متقدمة في عمل الشرطة».

من جهتها، تبدي الباحثة في مجال الاجتماع حسنية الشيخ تفاؤلها بإقبال المرأة على الوظائف الحساسة للشرطة في ظل الظروف الأمنية غير المستقرة السائدة في ليبيا، لكنها تبدي أيضاً اعتقادها بأن الانخراط الكثيف للمرأة في هذه الوظائف «قد يعكس شعوراً بعدم الأمان الذي تعيشه». وتقول لـ«العربي الجديد»: «فقدت الكثير من النساء أزواجهن خلال الحرب، وبقين بلا معيل أو رجل يحميهن. وترغب بعضهن اليوم في تحدي الحياة وظروفها بعدما فقدن الأمل في الزواج وتكوين أسرة، وتعزيز قدرتهن على مواجهة مصير مستقبلهن الغامض. وكل هذه العوامل تشير إلى القلق وعدم الشعور بالأمان، والتي ستزول مع تعزز حال الاستقرار في البلاد، تمهيداً لتحول ظاهرة المرأة الشرطية إلى عامل يخلق نوعاً من التوازن في مجالات الحياة والعمل في المجتمع».

كسر القيد المجتمعي

ليست وظيفة المرأة الشرطية جديدة في ليبيا، رغم أن نسبة شغلها لها كانت قليلة نسبياً في السنوات السابقة، لكن الإقبال الكبير الأخير قد يرتبط بأسباب تتعلق برغبة المرأة في كسر حاجز القيد المجتمعي المفروض عليها، أو بعدم شعورها بالأمان في ظل تنامي ظاهرة التعدي على حقوقها وحريتها لأسباب عدة.

تحقيق

مرضى السرطان

السلطات الصحية اللبنانية ترتكب «مجزرة»

يُواجه مرضى السرطان في لبنان أزمة ذا حدّين، منها الأوجاع التي يسبّبها المرض نفسه، وعدم توفّر الكثير من العلاجات، في ظلّ تقاعس الدولة عن تأمينها

تظاهرة داعمة لمرضى السرطان في بيروت (حسام شبارو/ الأناضول)

بيروت ـ **رينا الجهّال**

منذ نحو عام، تخوض آمال معركة شرسة في وجه مرض السرطان الذي استنزفها مادياً ومعنوياً وجسدياً، في ظلّ تقاعس السلطات واعتمادها سياسة المماطلة والتمييع والاستهتار. وتتحدّث آمال، المفعمة بالحياة عن صراع متعدّد الجبهات: الأول هو المرض بحد ذاته والوجع والعلاج الكيميائي والمضاعفات والانعكاسات بمختلف أشكالها، بعدما ضربها في المعدة. والثاني تقف خلفه الدولة التي تترك مرضاها بلا دواء ولا علاج ولا مساعدة لتأمين التكاليف الباهظة التي يتكبدها المريض. وتقول آمال لـ«العربي الجديد» إنها تتحسن، إلا أنّ «معاناتي تتلخّص في إيجاد الدواء المقطوع من السوق. وفي حال وجدتُه، فسعره مرتفع جداً، عدا عن كلفة العلاج الكيميائي في المستشفى مرة كلّ أسبوعين»، داعيةً المسؤولين إلى «إيجاد حلّ للأزمة التي من شأنها أن تعيد كلّ مريض يتحسن إلى الوراء، وتساهم في تراجع صحة المرضى الذين لا يملكون ترف الوقت وانتظار الحلول المؤقتة».

وفي وقت يخرج وزير الصحة فراس أبيض، كل فترة، ليعلن عن انفراجة في أزمة الدواء لمرضى السرطان والأمراض المستعصية، يؤكد مطلعون أنه لا تقدّم ملموساً بعد والأدوية ما زالت مفقودة، ما أدى إلى نشوء مبادرات فردية لتأمين الأدوية من الخارج. ويقول رئيس جمعية «بربرا نصار» لدعم مرضى السرطان، هاني نصار، لـ «العربي الجديد»، إنّ «تصريح وزير الصحة أو المعنيّين بأنّ الأزمة حلّت أو إلى انفراج يُفهم على أنّ كل أدوية السرطان تم تأمينها، وهذا غير صحيح. هناك 445 دواء للسرطان في لبنان، 10 منها تصنّع محلياً والبقية تستورد من الخارج، في حين أنّ هناك 12 ألف حالة سرطان جديدة سنوياً».

يتابع: «إذا افترضنا أنّ مصرف لبنان وفّر على أربعين أو ستين دواء، فهناك أدوية ليست متوفرة، علماً أن وزير الصحة أبلغنا بعد حلقة تلفزيونية رفعنا فيها الصرخة أن مصرف لبنان سيدعم ويدفع لشركات الأدوية شهرياً لتأمين أدوية الأمراض المستعصية السرطانية وغير السرطانية، وستكون متوفرة هذا الأسبوع. في المقابل، هناك أدوية كثيرة لم تعط موافقة بشأنها». ومن بين هذه الأدوية، بحسب نصار «أفاستين (لعلاج سرطان القولون والمستقيم) وإيبرانس (لعلاج سرطان الثدي). وهناك أدوية وصلت إلى البلد ولم تشترها وزارة الصحة. كما أنّ دواء اليمنا (علاج ثانٍ لسرطان خلايا الرئة غير الصغيرة المعاود) مقطوع منذ شهر في وزارة الصحة. وإذا توفر في السوق، فسعره 500 دولار ويدفع بالدولار النقدي، ما يضع مريض السرطان أمام خيارين: إما تأمين الدولار الطازج أو البقاء من دون علاج».

يضيف نصار أنّ «علاج كيتروردا (نوع جديد من الأدوية يشارك دفاعات الجسم في قتال الخلايا السرطانية) غير متوفر لدى وزارة الصحة أو حتى الجهات الضامنة التابعة للمديرية العامة للأمن العام وقوى الأمن الداخلي وغيرهما، علماً أن هذا العلاج قد يمكن المريض من العيش فترة أطول، وإلا ستتدهور حالته وقد يصل إلى الوفاة». كما بلغت إلى أن «كيتروردا ليس متوفراً في المستشفيات الموجودة على الأطراف، بل فقط الكبرى منها، والتي تخصصه لمرضاها وليس للمرضى الجدد. ومع أنه يعطى في المرحلة الرابعة، لكنه دواء مناعي يعد ثورة في عالم العلاجات ويطيل عمر المريض». ويؤكد «وفاة بعض المرضى بسبب عدم توفر الأدوية المناعية. ومنذ فترة، توفيت أربعينية بسبب انقطاع دواء مماثل، ما أدى إلى تفشي المرض في كل جسمها».

> معاناتي تتلخّص في إيجاد الدواء المقطوع من السوق

ويلفت نصار إلى أنّ «دواء إيبرانس (أحد مضادات الأورام) تلجأ إليه المريضات بسرطان الثدي، وهناك 2500 حالة جديدة سنوياً. وبشكل عام، يمكن للمريضة الشفاء منه أو التعايش معه بفضل الدواء الذي يؤدي انقطاعه إلى تفشي المرض في الجسم، ما يعني تسجيل حالات وفاة». ويشير إلى أن «هذا الدواء سعره أربعة ملايين ونصف المليون تقريباً، أي 3 آلاف دولار. وفي حال رفع الدعم عنه، يصبح نحو 60 مليون ليرة وهو مبلغ شهري. من هنا، فإن رفع الدعم عن الأدوية السرطانية يعني أننا سنكون أمام مجزرة. من هنا، أستبعد رفع الدعم». من جهة أخرى، يتحدث نصار عن الفاتورة الاستشفائية التي تزيد من معاناة مرضى السرطان، خصوصاً أنّ وزارة الصحة لا تؤمّن إلا نسبة لا تذكر، علماً أن علاج المريض هو على حساب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويلاحظ دفع 5 في المائة من سعر الدواء و10 في المائة من الاستشفاء. لكن اليوم، الفرق أصبح مضاعفاً، باعتبار أن المستشفيات تسعر بأرقام مرتفعة وتزيد التسعيرة من دون أي مبرر. بالتالي، باتت جلسة المريض للعلاج الكيميائي التي لا تتخطى نصف نهار بأكثر من مليوني ليرة».

بدوره، يقول عضو لجنة أطباء «القمصان البيض» (ناشطون ضدّ الفساد)، هادي مراد، لـ «العربي الجديد»: «لا تقدّم حتى الساعة على صعيد أزمة انقطاع أدوية السرطان والأدوية المناعية، وما زال المريض يتكبد تكاليف العلاج بأسعار خيالية، وأنا أتكفل بعلاج 10 مرضى سرطان ثدي وبروستات، من خلال جلب أدوية من تركيا». إلى ذلك، تقول الناشطة الاجتماعية سعاد غاريوس، لـ «العربي الجديد»: «في حملة نحن واحد، نسعى لتأمين أدوية السرطان، ونعتمد على متبرعين من خارج لبنان، والأدوية الأكثر طلباً هي لعلاج السرطان والأدوية المستعصية». وتشدد على أنّ «المعاناة تطاول جميع المرضى بكل الفئات العمرية حتى الأطفال، ولا يمكن ترك المرضى والأشخاص ذوي الإعاقة، هؤلاء كانوا يتمسّكون بالأمل للعيش، واليوم أتت الدولة وسرقته منهم بمغامرتها بصحتهم ونهب وقتهم وإضاعة فرصهم في العيش». وتشير إلى أن «هاجسنا بات تأمين الدواء للمريض وبشكل كافٍ لشهر واثنين وثلاثة وبشكل مجاني، علماً أنّ هناك أشخاصاً ميسورين يصرون على الدفع. وعندها، نطلب منهم الذهاب إلى أشخاص في حاجة للعلاج ولا يملكون المال لمساعدتهم». وتلفت غاريوس إلى أنّ «أسعار الأدوية خيالية وتفوق قدرة أي شخص على التحمّل. كيف الحال إذاً لدى الأشخاص ذوي الإعاقة أو مرضى ربما خسروا عملهم ولم يعد هناك دخل لهم؟ للأسف، هناك حالات كثيرة توقف علاجها، خصوصاً فوق عمر الستين، لأنّها باتت ترى نفسها عبئاً على العائلة التي تعاني أصلاً من تدهور الأوضاع المعيشية والغلاء الفاحش وتفضل الموت على أن تكبدهم مصاريف خيالية ستدفعهم إلى الاستدانة وطلب المال». تضيف غاريوس: «المرض كالسارق يأتي سريعاً ليأخذ كل شيء ويغادر. من هنا، حياتهم لا تحتمل إضاعة الوقت والتمييع. كل دقيقة من حياة المريض قد تكون آخر دقيقة يعيشها، لكن للأسف، الدولة تتعمد قتل مواطنيها وإعدامهم». ومن أكثر المشاهد المؤلمة، تقول غاريوس إن «وفاة مرضى باتت بالنسبة إلى الأحياء أملاً للعيش، إذ أن كثراً بعدما توفي أقارب لهم عمدوا إلى التبرع بأدويتهم، الأمر الذي ينقذ حياة العديد من المرضى».

تواطؤ وفشل

يقول عضو لجنة أطباء «القمصان البيض» (ناشطون ضدّ الفساد)، هادي مراد، لـ «العربي الجديد»، إن «أكثر من ثمانين في المائة من مرضى السرطان غير قادرين على جلب الدواء، وحتى مسألة شرائه من الخارج لا يقوون عليها، باعتبار أنه عليهم الدفع بالدولار النقدي»، مشدداً على أن «هناك تواطؤاً وفشلاً ذريعاً لدى المسؤولين بوضع خطة واحدة لحل الأزمة والوقوف إلى جانب مرضى السرطان».

إيكولوجيا

قوانين الصيد في العالم العربي

غسان رمضان الجرادي

لا شكّ في أنّ القوانين تردع كثيرين من الصيادين الذين يخافون من العقوبات ويتجنّبونها. لكنّ المشكلة تنتج في الغالب عن قلّة تواطؤ على انتهاك القوانين، وهي عادة ترتكب مجازر بالجملة ولا تميّز ما بين نوع على وشك الانقراض، وآخر يخدم المُزارع من خلال التهامه الآفات الزراعية التي تفتك بالمحاصيل. وكثيرة هي الدول العربية التي ما زالت تتقيّد بقوانين قديمة، لكنّها قد تكون ذات فعالية بارزة حتى يومنا هذا، فيما دول أخرى ما زالت تتقيّد بقوانين لم تعد تتماشى مع العلم الحديث ولم تعد تفي بالغرض الذي وُجدت من أجله. ولعلّ أصعب الأمور هي التي تنتج عن قوانين حديثة ظاهرياً، فيما لم يصلها بعد الجواب على سؤال «لماذا هذا الطائر مسموح صيده والآخر ممنوع صيده». وكان لبنان في هذا الإطار قد وضع معايير تساعد على تحديد الطيور الطرائد المسموح صيدها وتلك الواجبة حمايتها. فكانت المعايير تمنع صيد الأنواع التي تأكل الحشرات، وتلك الجارحة، وتلك المفيدة للزراعة والفلاحين، والأنواع صغيرة الحجم التي لا يمكن لحجمها الصغير أن يبرّر قتلها. وبما أنّ الأنواع الصغيرة النافعة أو غير النافعة تتحرّك بين الأغصان، فيما يطلق الصياد النار عليها قبل أن يشاهدها بوضوح ويتأكّد من أنّ صيدها مسموح أم لا، أو أنّه يشاهدها وهي تطير الأمر الذي يصعّب تحديد نوعها، فإنّه يتوجّب منع صيد تلك الأنواع مثلما يحصل في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية.

ومن أبرز المعايير التي تفتقدها القوانين في بعض الدول العربية معيار الاستدامة، الأمر الذي يرتّب على الصياد ألّا يحصد الطيور حصداً وبأعداد كبيرة غير مبرّرة، ويوجب عليه التقيّد بالحصص المسموحة من كلّ نوع يُسمح صيده، وكذلك التقيّد بالفترة الزمنية التي يُسمح فيها الصيد، وألا يقترب من الأعشاش ويخرّبها أو ينتزع منها البيض أو العشّ بحدّ ذاته. ولا بدّ للصياد أن يدرك أنّ الاستدامة تمنع الصيد في فصل التفريخ في الربيع، وتحمي الطيور العابرة في طريقها إلى أماكن تفريخها شمالاً. وتمنع الصيد في أثناء رعاية الطائر لصغاره وذلك حتى الأوّل من سبتمبر/ أيلول على أقلّ تقدير. كذلك على القوانين أن تمنع صيد الطيور بالحيلة أو الشرك أو باستخدام الذكور الصائحة لجلب الإناث أو استخدام الدخان لجلب الطيور التي تأكل الحشرات الهارية من النار. فالطيور ترى في الدخان دليلاً على وجود نار. وحبّذا لو أضاف رجال القانون بالاتفاق مع أصحاب الاختصاص العلمي نصاً يمنع الصيد بالرصاص لأنّه مضرّ للبيئة وسام، وكذلك الصيد ببنادق أوتوماتيكية بثلاث طلقات. وإذا توصّلنا يوماً ما في عالمنا العربي إلى الاكتفاء باصطياد الطيور المكتنزة لحماً كطيور السمّن وطيور الفرّي (السمان) وطيور الصفرد وطيور الغزان أو الدراج، وطيور متوسطة الاكتناز مثل المطوق، نكون قد أعطينا الطيور حقّها وأخذنا منها حقّنا.

(متخصص في علم الطيور البرية)

الاجتهاد أهم من عبقرية «الشرارة الأولى»

مجسمان من شمع لأينشتاين وداروين في برشلونة (Getty)

تتباهى الثقافات في الحديث عن قصة «الإلهام الفني» الذي يولّد عبقرية فنية وإنجازات عظيمة في كل الحقول. شرارة الإلهام هيمنت دائماً على فهم الإنسان للإبداع، وهو ما يكرره على سبيل المثال فنانون وعلماء في قصص أعمالهم. لكن الحقيقة أن أي شيء عظيم لا يحصل بلا بذل كثير من الجهد. يورد تقرير نشره موقع «بغ ثينك» أن معظم الناس يبالغون في تقدير ما يمكن تحقيقه لدى التفكير في مهمة محددة للمرة الأولى. وينقل عن دراسة أجريت في جامعة كورنيل الأميركية أن «مجموعة من المشاركين في نشاط للعصف الذهني لم يستطيعوا الخروج بأفكار إبداعية في الجلسة الأولى، كما عجزوا عن إيجاد حل مثالي لمشكلة جرى طرحها، لكنهم اعتقدوا بأنهم اقتربوا من نسبة 75 في المائة من مساحة المشكلة، ما يعني أنهم اعتقدوا بأن أفكارهم تتطور في بداية مهمة صعبة، بينما تشير الأدلة إلى خلاف ذلك».

وتتحدث الدراسة عن وجود «تحيّز طبيعي تجاه الإلهام» لدى الناس، لكن المخترع ورئيس شركة «أبل» الراحل ستيف جوبز يكتب: «عندما تسأل الأشخاص المبدعين كيف فعلوا شيئاً ما يشعرون بعض الذنب لأنهم لم يفعلوه حقاً. لقد رأوا شيئاً. العبقري هو الشيء الذي يأتي إليك. أنت لا تعمل من أجل العبقرية». وهكذا فكرت على سبيل المثال الكاتبة جي كاي رولينغ بفكرة سلسلة روايات «هاري بوتر» حين أصابت رأسها أثناء انتظار قطار متأخر، لكنها استغرقت خمس سنوات للتخطيط للسلسلة وسبع سنوات لكتابة الرواية الأول. كذلك كتب صموئيل تايلور كولبردج قصيدته الملحمية الشهيرة «كوبلاي خان» بعدما حلم بها في المنام، لكنه استغرق وقتاً طويلاً في صياغتها وتحريرها.

وفيما يقال إن نظرية العالم البريطاني تشارلز داروين التي تشرح التطور البيولوجي نشأت حين حظي بلحظة العبقرية «بوريكا» لدى دراسة العصافير في جزر غالاباغوس، فهو عمل أشهراً لفرز عينات العصافير حين عاد إلى لندن. ويحلل التقرير بأن «العبقرية والذكاء يهيمنان على فهم الناس للإبداع، من هنا يفترضون أنه إذا أعطينا أنفسنا المساحة والظروف المناسبة سنتطلق فكرة من السماء. والإلهام قد يحدث، لكن المثابرة أهم، وهو ما يؤكده مخترع المصباح الضوئي المتوهج توماس إديسون بقوله: العبقرية إلهام بنسبة واحد في المائة و99 في المائة من الجهد».

ويتابع التقرير: «الإلهام لحظات خاطفة من البصيرة ليست شائعة كما يعتقد البعض، ومعظم ما قد يكون عبقرياً وعظيماً يأتي بالتالي من خلال ساعات طويلة وليال متأخرة، ومن مساعدة الأصدقاء والعائلة والزملاء. وبالنسبة إلى أولئك الذين ليسوا مخترعين أو شعراء أو كتاباً، فالمثابرة والعمل الجاد أكثر أهمية لهم، ومعظم إنجازاتهم لن تحصل إلا من خلال العطاء السخي».

(كمال حنا)

سجون مصر: قهر مضاعف يعيشه «فاقدو الأهلية»

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تدق الساعة التاسعة مساءً، فتنتبه منى إلى تأخر الوقت، ويزداد توترها وهي تضع الطعام والفواكه في علب ومغلفات. بينما تنادي بصوت متهدج على بناتها، تستعجلهن لتجهيز أغراض تضم ملابس ومستلزمات صحية لشقيقهن السجين السياسي بسجن المنيا، جنوبي مصر.

تعيش منى وأسرتها في محافظة المنوفية، ويستغرق الطريق من منزلها إلى السجن أكثر من ست ساعات متواصلة، وتزيد تلك الساعات خلال أوقات الزحام أو «الشبورة المائية» التي تعتم الرؤية على الطريق الصحراوي.

تتحرك الأم وبناتها من البيت قبل نحو عشر ساعات على موعد الزيارة، ويصلن قبل آذان الفجر لضمان التسجيل في كشوف الزيارة التي تشمل تسليم أبنها الوحيد بين أربع شقيقات، ما طلبه من طعام ومستلزمات.

ألقى القبض على ابن منى، خلال أحداث سياسية حين كان يمر عابراً في محافظة القاهرة، في صيف 2014. لكن هذا المرور العابر، كلفه ثلاث سنوات في السجن، وثلاث سنوات أخرى قيد المراقبة الشرطية. وهناك تكاليف أخرى من بينها حسرة والدته على شبابه الضائع، ولوعة شقيقاته على غياب أخيهن الوحيد، ومرض والده، فضلاً عن آلاف الجنيهات المودعة في «كانتين» السجن لتعينه على مواصلة الحياة في الداخل، وآلاف أخرى لإعداد الطعام في كل زيارة، وقبلها مئات الآلاف المدفوعة للمحامي الموكل الدفاع عنه. لكن هذا الواقع الحزين المؤلم لا يقارن بما ترويه منى، عن طلبات ابنها لبعض رفاقه في السجن ممن يطلق عليهم «فاقدو الأهلية»، والذين لا يستطيعون تلقي أية زيارات من الأهل أو الأحباب، وبالتالي لا تودع نقود بحساباتهم، ولا يصل إليهم طعام ولا شراب من الخارج.

تحكي منى: «عادة ما يطلب ابني منّي أن أسامحه على طلباته المتكررة بإعداد كميات وأصناف كبيرة من الطعام لأن معه سجناء لا تصل إليهم زيارات من الخارج، ويتمنون تناول لقمة نظيفة تغنيهم عن طعام السجن السيئ، والذي يؤدي بهم في بعض الأحيان إلى طلب العلاج بعد أن يشتكوا من التقلصات المعوية، أو سوء التغذية». وتتابع: «يطلب مني أصناف طعام هو لا يأكلها، وأصنافاً أخرى يطلب منها كميات أكبر، وبالطبع كمية سجائر كثيرة تكفي الجميع لعدة أيام، إذ يتناوب هو ورفاقه في الزنزانة على التكفل بتفاصيل المعيشة على مدار الشهر. أما هو فعادة ما يطلب لنفسه نوعاً خاصاً من الكعك بالشوكولاته يباع في الأسواق، ونوعاً من الحلوى بالنعناع وعصائر». تتعاطف غالبية أسر السجناء مع «فاقدي الأهلية» في السجون. يجوعهم لجوعهم، ويتألمون لآلامهم، ويسهرون الليل يفكرون في أحوالهم مثلما يفكرون في أحوال ذويهم. خليط من المشاعر لا يمكن وصفها، حتى أن فاقدي الأهلية أنفسهم لا يمكنهم وصفها، حسب ما أكد سجين سياسي سابق.

> كان لزاماً عليّ كسجين فاقد للأهلية أن أعوّد نفسي على طعام السجن

شارك حسام العربي، السجين السياسي السابق، عبر منشور على حسابه بأحد مواقع التواصل الاجتماعي، تجربة السجن المريرة بصفته «سجينا فاقد الأهلية»، وبدأ حديثه بتعريف هذا الوضع، قائلاً إن «فاقد الأهلية في السجن يعني الشخص الذي لا يتلقى زيارات». وتابع: «رغم أن كل السجناء يأكلون معا من طعام الزيارات الوارد من الأهالي، إلا أن الشعور بالحياء لا يعرفه إلا فاقدو الأهلية، وهذا ما كنت أعاني منه دائما، لدرجة أن أحد ضباط السجن اشترى لي ذات مرة زجاجة زيت، ومغلف سكر، وآخر من المعكرونة». وأضاف: «الحياء يعني أن أعيش بمفردي من دون الاعتماد على زملائي في الأكل. أعتمد فقط على طعام السجن، والذي كنا نطلق عليه اسم (الطبخة السوداء)، وهو عبارة عن وجبة من الفاصوليا مع ثلاثة أرغفة من الخبز في الغداء، وقطعة جبن وبيضة واحدة ورغيف من الخبز في الإفطار والعشاء».

كان العربي يشعر بالحرج عندما يضع زميل له في الزنزانة، سجائر أو بونات للشراء من كانتين السجن تحت وسادته، حسبما قال. السلع المتوافرة في الكانتين هي السلع الأساسية، ويتم منع دخولها في الزيارات ليتم إجبار المعتقلين على شرائها بأسعار مضاعفة، وفي الآونة الأخيرة تم منع دخول بعض الأدوية من الخارج، ليتم التربح عبر بيعها في الكانتين بمبالغ خيالية، حسب تأكيدات أسر معتقلين، وحقوقيين مصريين.

ويعتبر الكانتين مصدر دخل «سبوبة» لبعض الضباط، إذ يأخذ الضابط المسؤول عن الكانتين نسبة من مبيعاته، وتبلغ الزيادة في أسعار سلع الكانتين في بعض السجون 25 في المائة، لكنها تصل في سجون أخرى إلى 4 أضعاف سعر السلعة الأصلي خارج السجن.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

معاناة سجناء مصر قد لا تعوضها الحرية (محمد الشاهد/ فرانس برس)

تونس: 6 مكبات من 11 انتهى عمرها

مواجهة بين الأهالي والشرطة بسبب أزمة مكب عقارب (حوسيم زواري/ فرانس برس)

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يُمثّل ملفّ مكبّات النفايات في تونس تهديداً للسلم المجتمعي، وقد تجاوز المخاطر البيئية ليمتد إلى علاقة المواطنين بالدولة ودوائر الحكم المحلية مع توسّع رفض الأهالي لتحويل مناطقهم إلى مكبّات للنفايات، مطالبين الحكومة بوضع سياسة عامة للتصرّف في النفايات تحمي حقوقهم في العيش في بيئة سليمة. وبسبب توسّع دائرة الرفض لفتح مكبّات جديدة قريبة من مناطق سكنية، تزيد نسبة التوتر في عدد من محافظات البلاد، في وقت ترصد المنظمات المدنية شهرياً احتجاجات لأهالي عنوانها الرئيسي «سكّر المصب» (أغلق المكب). وتقترب غالبيّة المكبّات المراقبة في تونس من الإغلاق بعدما بلغت طاقتها الاستيعابية القصوى، في وقت أصدر القضاء العديد من قرارات الإغلاق بناء على دعاوى تقدم بها الأهالي في المناطق القريبة من المكبات. إلا أنّ وزارة البيئة تُمانع إغلاق المكبّات نظراً إلى غياب بدائل وتعثّر إستراتيجية الحكومة الخاصة بالتصرف في النفايات، منها إعادة التدوير التي تحد من مخاطرها.

مؤخراً، فجّرت أزمة النفايات في محافظة صفاقس، التي باتت تحتوي على نحو 30 ألف طن من النفايات نتيجة إغلاق مكب عقارب، أزمة المكبات المراقبة في البلاد. وطالبت المنظّمات المدنية الحكومة بإنهاء سياسة فرض الأمر الواقع على المواطنين وإيجاد حلول جذرية لإيجاد بدائل عن المكبات التي بلغت طاقتها الاستيعابية القصوى.

ويقول عضو الجامعة العامة للبلديات رضا اللوح، إنّ «العمر الافتراضي لـ 6 مكبات من مجموع 11 مكباً مراقباً قد انتهى، من بينها مكبات بلغت طاقتها الاستيعابية القصوى منذ عام 2013، إلا أنها ما زالت تستخدم لتجنّب تكدس النفايات داخل المدن». ويؤكد لـ «العربي الجديد» أنّ «غياب إستراتيجية وطنية لإعادة تدوير النفايات والاكتفاء بحلول مثل الردم داخل المكبات يزيد من صعوبة الخروج من مأزق النفايات الذي تتخبط فيه البلاد بسبب عدم قدرة المكبات على استيعاب مئات الأطنان من النفايات يومياً». ويضيف أن «المكبات المخصصة للنفايات الخطرة بلغت طاقتها القصوى»، معتبراً أن مواصلة استعمالها بشكل مؤقت أمر مقلق لما لذلك من مخاطر على البيئة والمواطنين. ويشير اللوح إلى أن فتح مكبات جديدة أو توسعة القديمة منها يواجه برفض مجتمعي واسع من قبل أهالي تلك المناطق، ما يسبب تصادماً بين السلطة والمواطنين. ويوضح أن المعالجة الأمنية بفرض سياسة الأمر الواقع يهدد السلم الأهلي، ولا يمثل الحل الأمثل لهذا الملف الشائك. ويطالب عضو في المكتب التنفيذي للجامعة العامة للبلديين بإشراك المجتمع المدني مستقبلاً في الخيارات الحكومية لملف النفايات لتقبلها الأهالي، وبالتالي تجنّب الاحتقان الذي ينجم عن التصدي المجتمعي لفتح مكبات جديدة أو توسعة البعض منها.

> المكبات المخصصة للنفايات الخطرة بلغت طاقتها القصوى

والاكتفاء بحلول مثل الردم داخل المكبات يزيد من صعوبة الخروج من مأزق النفايات الذي تتخبط فيه البلاد بسبب عدم قدرة المكبات على استيعاب مئات الأطنان من النفايات يومياً». ويضيف أن «المكبات المخصصة للنفايات الخطرة بلغت طاقتها القصوى»، معتبراً أن مواصلة استعمالها بشكل مؤقت أمر مقلق لما لذلك من مخاطر على البيئة والمواطنين. ويشير اللوح إلى أن فتح مكبات جديدة أو توسعة القديمة منها يواجه برفض مجتمعي واسع من قبل أهالي تلك المناطق، ما يسبب تصادماً بين السلطة والمواطنين. ويوضح أن المعالجة الأمنية بفرض سياسة الأمر الواقع يهدد السلم الأهلي، ولا يمثل الحل الأمثل لهذا الملف الشائك. ويطالب عضو في المكتب التنفيذي للجامعة العامة للبلديين بإشراك المجتمع المدني مستقبلاً في الخيارات الحكومية لملف النفايات لتقبلها الأهالي، وبالتالي تجنّب الاحتقان الذي ينجم عن التصدي المجتمعي لفتح مكبات جديدة أو توسعة البعض منها.

> يواجه تونسيون اليوم أزمة بيئية تتمثل في عدم إيجاد حلول وبدائل، بعدما بلغت بعض المكبات طاقتها الاستيعابية القصوى، ما يدفعهم إلى الاحتجاج

والأحياء، تشهد البلاد احتجاجاً رافضاً لإعادة فتح واستغلال مكب النفايات القمّة الصادر في شأنه قرار إغلاق نهائي منذ يوليو/ تموز 2019، وذلك على خلفية قرار جديد لإعادة فتحه واستغلاله، ما أدى إلى مواجهات دامية بين الأمن والمحتجين. وعلى مدى السنوات الماضية، شهدت البلاد العديد من التحركات في هذا الإطار، منها إطلاق حملة «سكر المصب» برج شاكير (أكبر المكبات في العاصمة)، بالإضافة إلى احتجاجات رافضة لرمي أطنان من النفايات الخطرة في شواطئ قابس وصفاقس ومناطق أخرى. إلى ذلك، يقول المتحدث باسم التنسيقية الوطنية للحركات الاجتماعية عبد الحق البسدوري، إن سياسة الهرب إلى الأمام والترهيب التي تعتمدها السلطة لن تؤدي إلى حل المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، بل ستدفع إلى مزيد من العنف والعنف المضاد. ويوضح في حديثه لـ«العربي الجديد» أن «تواصل اعتماد ما وصفه بالمنهاج المنتهي الصلاحية والفاشل إزاء تراكم الإشكاليات، والذي لم تجد له وزارة البيئة ومؤسسات الدولة حلاً غير القتل العمد، إما بالتلوث عن طريق النفايات أو اختناقاً بالغاز في الساحات العامة».

ويؤكّد أنّ «الحلول للأزمات المترتبة على المشاكل البيئية لا يمكن أن تكون أمنية، وإنما تعالج بالحوار مع أصحاب الحقوق وبإشراك الكفاءات وبالاعتماد على البحث العلمي في تدوير النفايات والاستثمار فيها وبتطبيق القانون والالتزام بالتعهدات». وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن تونس تنتج سنوياً ما يزيد عن 2,6 مليون طن من النفايات المنزلية، توزّع على 11 مكباً، مراقب قانونياً، وتديرها ثلاث شركات خاصة. ولا تتوفر أرقام رسمية عن عدد المكبات العشوائية الموزعة في مختلف مناطق البلاد بالقرب من المجمعات السكنية وفي المحيط البيئي وفي عمق الضواحي والأرياف التونسية.